جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الثالث والأربعين - "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ"

الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تحليلية"

Modern Legislative Reforms In The Kingdom Of Saudi Arabia And Their Role In Attracting Foreign Investments "An Analytical Study"

الدكتـــور
عبدالكريم سعود الذيابي
أستاذ القانون التجاري المساعد
كلية الشريعة والأنظمة
قسم الأنظمة
جامعة تبوك

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تحليلية"

Modern Legislative Reforms In The Kingdom Of Saudi Arabia And Their Role In Attracting Foreign Investments "An Analytical Study"

الدكتـــــور

عبدالكريم سعود الذيابي

أستاذ القانون التجاري المساعد

كلية الشريعة والأنظمة

قسم الأنظمة

جامعة تبوك

الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تحليلية"

عبدالكريم سعود الذيابي
قسم الأنظمة، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: asalthiabi@ut.edu.sa

ملخص البحث:

تناولت الدراسة الإصلاحات التشريعية في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تعتبر عاملاً مهماً في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. يستخدم البحث منهج التحليل الوصفي، لتقييم أثر التشريعات على حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتي تتأثر بمدى مرونة وتحديث وشفافية القوانين والأنظمة في البلد المضيف. ويستعرض البحث عدد من أهم الإصلاحات التشريعية التي أطلقتها المملكة في إطار رؤيتها ٢٠٣٠م، والتي تهدف إلى تسهيل وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة وشاملة. ويبين البحث أهم المؤشرات والنتائج التي حققتها المملكة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، مثل تقدمها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وزيادة حصتها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية على مستوى المنطقة والعالم. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة لزيادة جاذبية المملكة كوجهة استثمارية عالمية، من بينها تحسين بيئة الأعمال، ومنح حوافز ضريبية وجمركية ومالية، وتشجيع التعاون والشراكة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتنويع مصادر الاستثمار الأجنبي من خلال التشريعات الموجهة للاستثمار في قطاعات استراتيجية مرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات التشريعية، الاستثمارات الأجنبية، رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التشريعات الجاذبة.

Modern Legislative Reforms In The Kingdom Of Saudi Arabia And Their Role In Attracting Foreign Investments "An Analytical Study"

Abdulkarim Althiyabi
Law Department, Faculty of Sharia and Law, University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: asalthiabi@ut.edu.sa

Abstract:

This research analyzes the legislative reforms in the Kingdom of Saudi Arabia and their role in attracting foreign investments, which are essential for economic development and diversification. The research uses a descriptive analysis method to evaluate how the legislations affect the inflow of foreign capital, which depends on the host country's legal framework being flexible, modern, and transparent. The research identifies several key legislative reforms that the Kingdom has implemented as part of its Vision 2030, which aims to create a favorable and inclusive investment environment for both local and foreign investors. The research also highlights the Kingdom's remarkable achievements in attracting foreign investments, such as its improvement in the ease of doing business index and its increased share of foreign investment flows at the regional and global levels. The research concludes with some recommendations to enhance the Kingdom's attractiveness as a global investment destination, such as: improving the business environment, providing tax, customs, and financial incentives, promoting cooperation and partnerships between the local and foreign private sectors, and diversifying foreign investment sources through legislations that target strategic sectors related to the Kingdom's Vision 2030.

Keywords: Legislative Reforms, Foreign Investments, The Kingdom's Vision 2030, Attractive Legislation.

مقدمة:

الاستثمار الأجنبي هو أحد ركائز التنمية الاقتصادية والتطوير المستدام في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يعمل على تحسين بنيتها التحتية، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع التنافسية في السوق، وتعزيز التكامل الإقليمي والعالمي. لكن هذه الفوائد تتوقف على مدى ملائمة بيئة الاستثمار، وحماية حقوق المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في قطاعات مختلفة. في هذا السياق، تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً إيجابياً من خلال سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى تطوير بيئة الاستثمار ومواكبة أفضل الممارسات الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية. وتأتي هذه الإصلاحات ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تضع استراتيجية طموحة لتحويل المملكة إلى مركز اقتصادي واستثماري عالمي يستفيد من موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية. ومن بين الإصلاحات التشريعية التي تزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة، تعديلات قانون الاستثمار الأجنبي، قانون الشركات الجديد، والقوانين الضريبية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه التطورات التشريعية في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، ودراسة أثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي.

موضوع الدراسة وأهميتها:

تتمثل أهمية الاستثمارات الأجنبية في دورها الحاسم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. ونظرا إلى هذه الأهمية المتزايدة، تتنافس الدول على نطاق واسع للفوز بحصة أكبر من هذه الاستثمارات، ما يعمق الأداء الاقتصادي ويسرع عملية اندماجها في السوق العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن القدرة على جذب هذه الاستثمارات تعتمد بشكل كبير على مجموعة محددة من المقومات الأساسية في الدول المضيفة، حيث يتعين على الدولة توفير بيئة استثمارية مستقرة وقوانين واضحة وشفافة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات التراخيص والتشجيع على الابتكار والتكنولوجيا.

في هذا السياق، حرصت المملكة العربية السعودية على أن تكون وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، وقامت بإطلاق سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية. والتي تهدف إلى جعل المملكة بيئة استثمارية تتوافق مع المعايير الدولية للاستثمارات الأجنبية، من خلال رؤيتها الطموحة، حيث تتطلع المملكة إلى تعزيز مكانتها كمركز استثماري عالمي، وذلك بجعل اقتصادها أكثر تنوعًا واستدامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتحقيق تكامل أكبر مع الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

للتشريعات المتعلقة بأنشطة الاستثمار في المملكة العربية السعودية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية كأحد محفزات النمو والتنوع الاقتصادي في المملكة والتي يعتمد اقتصادها في الأغلب على النفط كمصدر رئيسي للدخل العام للدولة، ويظهر من ذلك أن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل تحقق التطورات التشريعية الأخيرة دورها المأمول في جذب الاستثمارات الأجنبية، والمساهمة الفاعلة في تنويع الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؟

الدراسات السابقة:

١- دراسة العضاضي، (٢٠٢٣)[١]. بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. تناولت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أثره المباشر على النمو الاقتصادي حيث يحفز بدوره الاستثمار المحلي ويرفع التكوين الرأسمالي والبشري كما يساعد في نقل التكنولوجيا في البلد المضيف وهدفت الدراسة إلى التحقق من دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي وأثره الإيجابي والمباشر على النمو الاقتصادي داخل المملكة.

٢- دراسة العجلان، (٢٠٢٢)[٢]. بعنوان " الاستثمارات في السعودية: رؤية اقتصادية طموحة وقيادة داعمة: ٣٠ دقيقة لتسجيل النشاط التجاري في السعودية والمملكة أرض الفرص الكبرى. آراء حول الخليج"، تتحدث الدراسة عن استثمارات السعودية وتسجيل النشاط التجاري في المملكة، حيث أصبحت عملية التسجيل تستغرق ٣٠ دقيقة، وتهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ وزيادة الاستثمار الأجنبي من ٠.٧٪ إلى ٥.٠٧٪. السعودية تعد بيئة جاذبة للاستثمار ووجهة رائدة للاستثمارات. الاتحاد

---

(١) . العضاضي، أحمد. (٢٠٢٣). الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٤٢، ص ١٠٦-١٢٢.

(٢) – العجلان، عجلان بن عبد العزيز. (٢٠٢٢). الاستثمارات في السعودية: رؤية اقتصادية طموحة وقيادة داعمة: ٣٠ دقيقة لتسجيل النشاط التجاري في السعودية والمملكة أرض الفرص الكبرى. آراء حول الخليج، ع١٧١، ٣٢-٣٥.

والغرف التجارية لها دور في دعم الاستثمارات. السعودية تعتبر أرض فرص استثمارية وتعكس جهود الدول الخليجية في جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم اقتصادها.

٣- دراسة الجدران، (٢٠١٩)[١]. بعنوان " نظام الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ - إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدول"، تناولت الدراسة تحليل نصوص مشروع نظام الاستثمار السعودي الجديد الصادر في عام ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م، مقارنةً مع نظام الاستثمار الأجنبي القديم الصادر في عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، تهدف الدراسة إلى تقييم نقدي لنظام الاستثمار السعودي وقدرته على تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتضمن الدراسة مقارنة بين الرؤية التنظيمية للاستثمار في المملكة ودليل البنك الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر وقدمت الدراسة رؤية تقييمية لمشروع نظام الاستثمار وحلول تنظيمية لمواجهة تحديات جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهج البحث:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لاستقصاء وفهم دور التشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما وتركز الدراسة على تحليل الإصلاحات التشريعية المحلية وكيفية

---

(١) . الجدران، يحيى بن حسن بن منيس. (٢٠١٩). نظام الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ - إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع٣٦، ص ١١-٤٤.

توافقها مع أفضل الممارسات الدولية، و تعتمد الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية لدعم نتائجها وتوصياتها.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

المطلب الثاني: ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار

المطلب الثالث: رؤية المملكة الاستثمارية

المبحث الثاني: الإصلاحات التشريعية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الأول: قانون الاستثمار الأجنبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الثاني: قانون الشركات ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الثالث: التشريعات الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

خاتمة: تشمل علي أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول
ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الاستراتيجيات المتبعة في تشجيع الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة للبلاد، حيث إن الاستثمار بصفته القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية يلعب دوراً حيوياً في تعزيز اقتصاد الدولة وتنمية مواردها، لذلك تعتمد الدول طرقاً مختلفةً في سبيل تحفيز الاستثمارات الأجنبية لديها مرتكزة على التشريعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

وسعياً وراء تحقيق التنمية الاقتصادية والانتقال من فكرة الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد الاستثماري المستدام، وضعت المملكة خططاً طويلة الأجل تهدف إلى تنويع مصادر اقتصادها ومن أبرزها الاستثمارات الأجنبية. سنتناول هذا المبحث بمزيد من التفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

المطلب الثاني: ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار

المطلب الثالث: رؤية المملكة الاستثمارية

المطلب الأول
مفهوم الاستثمار الأجنبي

يُعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار القادم من خارج الدولة، ويكون بانتقال رؤوس أموال أجنبية للمساهمة في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد دولة أخري[١]. ويعد هذا الاستثمار وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز التجارة الدولية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، والتوظيف، وتطوير البنية التحتية وغيرها من الفوائد للدول المضيفة.

وتتم عمليات الاستثمار الأجنبي في أشكال مختلفة، من أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر[٢]، والذي يتضمن استثمار الأموال بشكل مباشر في شركات أو مصانع أو عقارات في البلد المضيف وقد يكون الاستثمار الأجنبي في شكل مشروعات مشتركة[٣] بين

---

(١) -القنيه، ريم عبد الله. (٢٠٢١). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج٥، ع٢٤، ص ٨٠

(٢) – وهو الاستثمار الذي يتم من خلال استثمار الأموال بشكل مباشر في الشركات والمصانع والممتلكات العقارية في البلد المضيف، وهذا النوع من الاستثمارات يعكس رغبة المستثمر الأجنبي في التزام طويل الأجل مع البلد المضيف، ويساهم في تحسين جودة وكفاءة الإنتاج، وزيادة التنافسية، وخلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتحسين البنية التحتية. غربي، طارق، وغربي، هشام. (٢٠٢٢). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، مج٥، ع١، ص ٥٣١ – ٥٣٢.

(٣) – وهي نوع من الاستثمارات التي تتضمن تعاونًا بين شركات أجنبية وشركات محلية في إنشاء شركة جديدة تخضع لإدارة مشتركة، وتقاسم رأس مالها وأصولها وأرباحها بنسب محددة. وهذا النوع من الاستثمارات يعبر عن رغبة كلا الطرفين في دخول سوق جديد، أو تطوير منتج جديد، أو اكتساب مهارات جديدة، بالاستفادة من خبرات وقدرات كل طرف. وهذا النوع من الاستثمارات يسهل عملية التكامل بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، ويخفف من المخاطر والحواجز التي تواجه دخول سوق جديد.

شركات أجنبية ومحلية، أو إنشاء فروع أو شركات تابعة في دول أخرى، أو الاستثمار في أسهم أو سندات أو أوراق مالية لشركات أجنبية.[١]

ويمنح الاستثمار الأجنبي فرص عديدة للشركات الأجنبية والمستثمرين للاستفادة من المزايا التي تقدمها الدول التي يستثمرون فيها، مثل حصولهم على رخص اقتصادية وتجارية، وانخفاض تكلفة العمالة والمواد الخام، وزيادة كفاءة الإنتاج والربحية[٢].

وقد شهد إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية ارتفاعًا بلغ ١٢ ٪ في عام ٢٠٢٠ م لتصل إلى ٥.٤. مليار دولار[٣]، وفي العام التالي ٢٠٢١م ارتفعت الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٢٥٧٪ إلى١٩.٢٩ مليار دولار[٤]، مقارنة

---

(١)- صبري، مصطفى أحمد كمال. (١٩٩٧). الاستثمارات الأجنبية المشتركة في المملكة العربية السعودية: توزيعها، أشكالها، حجمها، وتقييم أهميتها الاقتصادية. ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٣٣ - ١٦٩.

(٢) - آل داوود، عبد الله بن ناصر. (٢٠١٤). نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار؟ مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع ٦، ص ٨٦ -٨٧.

(٣) - Ministry of Investment of Saudi Arabia. (2020). Invest Saudi: Investment highlights fall 2020 [Report]. : https://misa.gov.sa/media/1357/invest-saudi-investment-highlights-fall-2020-arabic-digital-4.pdf

(٤)- Ministry of Economy and Planning. (n.d.). تقرير الاستثمار الربعي . Quarterly investment report] [Report]. Retrieved August 15, 2023, from: %84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7%20-%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1.pdf.

بعام ٢٠٢٠م. وتضع رؤية المملكة ٢٠٣٠ هدفاً لزيادة نسبة القطاع غير النفطي في اقتصادها إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠م. لذلك تعد الاستثمارات الأجنبية عاملاً مهماً في تحقيق هذا الهدف، إلى جانب دعم تطوير القطاعات الرئيسية مثل السياحة والخدمات اللوجستية والصناعة، وخلق فرص عمل، وتنويع الاقتصاد، وتحسين البنية التحتية.

إن الاستثمارات الأجنبية تعتبر عاملاً محفزاً للتنمية الاقتصادية في كل الدول[١]، حيث يُمكن كل دولة من الاستفادة من نقاط قوتها في إنتاجية سلع وخدمات تتميز بها عن الدول الأخرى، ويتيح بذلك الوصول لأسواق جديدة ويسهل عملية نقل تقنيات حديثة بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي، والذي بدوره يزيد من إنتاجية وكفاءة الاقتصادات الوطنية من خلال إنشاء أنشطة جديدة، أو توسيع الأنشطة القائمة.

وللاستثمارات الأجنبية عدد من المزايا خاصة للدولة المضيفة ومن أبرزها:

١- **زيادة معدلات التجارة الدولية**[٢] سواء عن طريق تصدير المنتجات التي تنتجها الشركات الأجنبية في البلد المضيف ، أو عن طريق استيراد المواد الخام، أو المعدات، أو الخدمات التي تحتاجها هذه الشركات من دول أخرى، وهذا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف، وزيادة دخله من العملات الصعبة، وتحسين قدرته على سداد ديونه الخارجية.[٣]

---

(١) - أشرف عبدالعزيز وأخرون. (٢٠١٣). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل-دراسات قُطرية (Vol. 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(٢) - عمر ياسين خضيرات، & عماد مصطفى الشدوح. (٢٠١٥). أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

(٣) - Kastratović, R. (2020). The impact of foreign direct investment on host country exports: A meta - analysis. The World Economy, 43(12), 3142-3183.

٢- **تحسين الأداء الاقتصادي** للبلد المضيف من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي[١]، والإنتاجية، والكفاءة، والابتكار، والتنافسية وهذا يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للسكان، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

٣- **نقل التكنولوجيا والمعرفة للبلد المضيف** من خلال إدخال أحدث المعدات والآلات والطرق والأساليب في عملية الإنتاج، وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في إدارة الأعمال، وتوفير فرص التدريب والتأهيل للعاملين في المشروعات التابعة للاستثمارات، وهذا يؤدي إلى رفع مستوى المهارات والكفاءات لديهم، وزيادة قابلية توظيفهم[٢].

٤- **تحسين البنية التحتية للبلد المضيف**: من خلال بناء أو تطوير المشروعات التي تخدم أغراض إنتاجية أو خدمية، مثل المصانع والطرق والجسور والمطارات، والموانئ، والكهرباء، والاتصالات.[٣]

وعلي الرغم من هذه المزايا إلا أن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية تواجه عدد من التحديات في الدول المضيفة مثل:

١- **عدم الاستقرار السياسي والأمني**: والذي يشكل في بعض الدول عائقاً كبيراً أمام جذب وإبقاء الاستثمارات الأجنبية، حيث يزيد من مخاطر فقدان رأس المال، أو الممتلكات، أو المصالح، ويقلل من ثقة المستثمرين في البلد المضيف، ويعرضهم للتهديد، أو الابتزاز، أو التلاعب[٤].

---

(١) - العضاضي، أحمد. (٢٠٢٣). الاستثمار الأجنبي.. مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢) - يوسف، محمد. (٢٠١٩). هل ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا الصناعية: إجابة من الاقتصاد السعودي. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج٢٧، ع١، ص ٨٧.

(٣) - القنيه، ريم عبد الله. (٢٠٢١). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي.. مرجع سابق، ص ٨١.

(٤) - جبة، مخلص محمد. (١٩٩٧). الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي. ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ص ٢٣٣-٢٣٧.

٢- **عدم وجود بيئة تشريعية ملائمة**: والذي يشكل تحدياً أمام جذب وإبقاء الاستثمارات الأجنبية، حيث إن عدم وجود تشريعات وقوانين وسياسات تشجع على الاستثمار، أو عدم تطبيقها بشكل فعال، يؤدي إلى خلق بيئة تشريعية غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية.[١]

٣- **تضارب المصالح بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف**[٢]: والذي يشكل تحدياً أمام جذب وإبقاء الاستثمارات الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى حدوث نزاعات بشأن مسائل مختلفة، مثل حقوق الملكية أو التحكم في إدارة الشركة أو المشروع، أو تحديد سعر بيع المنتجات، أو الخدمات، أو تحديد نسبة التصدير، أو التوريد للسوق المحلية، أو الخارجية، أو احترام المعايير البيئية، أو الاجتماعية، أو الأخلاقية...الخ، وغير ذلك من النزاعات التي قد تقع نتيجة لتضارب المصالح بين المستثمر والبلد المضيف.

وبناءً على ما تم استعراضه، يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية تمثل عاملاً حيوياً في تنشيط وتعزيز الاقتصادات الوطنية للدولة المضيفة، وتسهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه الاستثمارات مجموعة من التحديات

---

(١) - عبد الله، خبابة، وعثماني، ميرة. (٢٠١٥). التشريع أحد أهم مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح – الأردن، ص ٤-٦

(٢) - Zrilic, J. (2019). The protection of foreign investment in times of armed conflict. Oxford University Press

-Perrone, N. M. (2022). Bridging the gap between foreign investor rights and obligations: towards reimagining the international law on foreign investment. Business and Human Rights Journal, 7(3), 375-396.

والصعوبات التي تعرقل تدفقها وفعاليتها. لهذا السبب، تكمن مسؤولية الدول التي تتطلع إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية في تقدير هذه التحديات والعمل بحزم لمعالجتها. ومن هنا تبرز أهمية وجود إطار تشريعي وقانوني متين وجاذب للاستثمار الأجنبي، يراعي توازن الحقوق والواجبات بين الدولة والمستثمرين. في المطلب التالي، سنتناول بعمق ودقة ماهية هذه التشريعات، وكيفية إعدادها وتطبيقها بفعالية، إضافة إلى استعراض أثرها في تعزيز وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة.

المطلب الثاني
ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار

يقصد بالتشريعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية[١] تلك التي تساهم في خلق بيئة أعمال جاذبة ومتطورة، تهدف إلى تزويد المستثمرين الأجانب بالحوافز والحماية والاستقرار وتقليل الحواجز أمامهم.[٢]حيث تعتبر البيئة التشريعية المحفزة والمستقرة من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية. فالتشريعات هي مجموعة من القوانين واللوائح والسياسات التي تحدد حقوق وواجبات المستثمرين الأجانب، وتضع ضوابط وشروط للحصول على التراخيص والإذن بالاستثمار، وتحدد نطاقات ومجالات الاستثمار المسموح بها، وتحدد نسبة المشاركة أو التحكم في إدارة الشركات أو المشروعات، وتحدد ضرائب أو رسوم أو إعفاءات تخص المستثمرين الأجانب، وتحدد آلية حل النزاعات أو التحكيم في حالة حدوث خلافات[٣].

وتعتبر البيئة التشريعية المحفزة والمستقرة من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، فكلما تضمنت التشريعات حوافز تنظيمية للمستثمرين الأجانب كلما اتسع نطاق التحفيز ومجالات الاستثمار المشمولة بها، وشكل ذلك فرصة لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. إن تضمين التشريعات حوافز ضريبية للمستثمرين

---

(١) - Sornarajah, M. (2021). The international law on foreign investment. Cambridge university press

(٢) – الأنصاري، علي عيسى عبد الله عيسى، حماية الأجنبي في مجال الاستثمار في مصر والتشريعات العربية، المجلة القانونية، مج٦، ع٢ ص ١٦٢.

(٣) – عبد الله، التشريع أحد أهم مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي...، مرجع سابق ص ٥.

الأجانب[١]، مثل الإعفاءات الضريبية، والضرائب المخفضة[٢]، لتشجيع الاستثمار في البلد المضيف يعد محفز كبير يعظم من مستوي الربحية للمستثمر، ويساعد في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. [٣]

كل هذه الجوانب تساعد في خلق إطار قانوني مستقر وممُكن لقدرة المستثمر على التنبؤ بوضعه الاستثماري المستقبلي في البلد المضيف، وتمكنه من تقليل المخاطر ودراسة السوق المستهدف بشكل نافي للجهالة، مما يجعل البلد المضيف أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي ويوفر للمستثمرين ضمانًا بأن استثماراتهم ستتم حمايتها، وأنهم سيكونون قادرين على إنفاذ حقوقهم بشكل فعال في حالة حدوث أي نزاع[٤].

إضافة لذلك، فإن تحسين جودة التشريعات هو عامل أخر يسهم في جذب وإبقاء الاستثمارات الأجنبية[٥]، حيث يتطلب ذلك أن تكون التشريعات واضحة وسهلة

---

(١) – العمري، حسن محمود محمد، (٢٠٢٠)، أثر الضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى إيرادات الدولة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠م)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ٢٧٣.

(٢) – السيد، محمد نصر زكى، شلبي (٢٠٢١)، تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة القانونية، مجلة١٦ ع٩، ص ٥٢٥٤.

(٣) – آل داوود، عبد الله بن ناصر، (٢٠١٤)، نظام الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار، مرجع سابق ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) – العزاوي، زكريا يونس أحمد، (٢٠١٨)، دور المعاملة الضريبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول، ص ٣٢٤

(٥) – مصطفى غلوش، ط.، تحسين عبد السميع، ع. ا.، عبد السميع، شفيع ابراهيم محمد المغير، & محمد. (٢٠٢٢). نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 46(2), 151-200.

وشاملة وغير متضاربة أو متغيرة بشكل مفاجئ. فالتشريعات التي تحتوي على تعارضات أو تغيرات أو تعديلات كثيرة تؤدي إلى خلق بيئة قانونية مضطربة تزيد من صعوبة فهم وتطبيق التشريعات، وتخفض من درجة ثقة المستثمر في البلد المضيف، واحتمال التعرض للخسارة أو الاحتيال أو التلاعب. لذلك يجب على الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تعمل على تحسين جودة التشريعات بما يتناسب مع متطلبات ومصالح المستثمرين الأجانب، وأن تضمن توافقها مع المعايير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار[١].

كما يجب أن تكون التشريعات سهلة وسريعة ومرنة في تنفيذها، وأن تقلل من الروتين والبيروقراطية والتكاليف في إصدار التراخيص، أو الموافقات، أو الشهادات، أو الوثائق المطلوبة للحصول على حق الاستثمار. فالتشريعات التي تحتوي على إجراءات معقدة أو متأخرة أو مكلفة تؤدي إلى خلق بيئة قانونية غير مرضية أو محبطة تزيد من صعوبة دخول وخروج المستثمر من السوق، وتخفض من درجة رضاه عن البلد المضيف، وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر. لذلك عملت عدد من الدول علي تطوير بيئتها التشريعية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية من هذه الدول:

- **إيرلندا**: في تسعينات القرن الماضي[٢] كانت للقوانين الجاذبة للاستثمار الأجنبي في أيرلندا دوراً بارزاً حققت من خلاله قدراً كبيراً من الاستثمارات[٣] حيث

---

(١) - Sornarajah, M. (2021). The international law on foreign investment. Cambridge university press.

(٢) -Crowley, C., & McGowan, P. (1984). Irish Tax Law and the Foreign Investor. Vand. J. Transant'l L., 17, 631.

(٣) -O'Broin, J., & Brown, R. D. (1980). Irish Tax Incentives and Canadian Investors. Can. Tax J., 28, 478

عملت على توفير مناخ استثماري ملائم من خلال وضع تشريعات ضريبية محفزة للمستثمر الأجنبي مما أدى إلى نمو الشركات متعددة الجنسيات مثل Google وFacebook وIntel والتي خلقت فرص عمل كثيرة وساهمت في تطوير الاقتصاد الإيرلندي[١].

- **الصين**[٢]: والتي أنشأت المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال الإعفاءات الضريبية، والحوافز الأخرى وأدت هذه السياسة إلى استثمارات أجنبية كبيرة في هذه المناطق، وساهمت في تطوير التصنيع والسياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات الاقتصادية[٣].

ومؤخراً تتبنت المملكة العربية السعودية نهجاً تشريعياً خاصاً، للعمل علي تطوير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمارات الأجنبية بما يحقق رؤية المملكة الاستثمارية، والتي سيتم تناولها في المطلب القادم بمزيد من التفصيل.

---

(١) -Moore, J. D. (2007). The Economic Importance of Tax Competition for Foreign Direct Investment: An Analysis of International Corporate Tax Harmonization Proposals and Lessons from the Winning Corporate Tax Strategy in Ireland. Pac. McGeorge Global Bus. & Dev. LJ, 20, 345.

(٢) - Zeng, D. Z., & Zeng, D. Z. (2011). How do special economic zones and industrial clusters drive China's rapid development?. Washington, DC: World Bank.

(٣) – بوراس، & وسيلة (٢٠١٩)، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الصين، المستودع المؤسسي لجامعة فرحات عباس، الاقتصاد والعلوم التجارية.

المطلب الثالث
رؤية المملكة الاستثمارية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى أن تصبح واحدة من أفضل الوجهات الاستثمارية في العالم من خلال تطوير بيئة أعمال متميزة ومنافسة عالمياً، تقدم فرصاً وحوافز استثمارية متعددة وجذابة في قطاعات مختلفة ذات إمكانات واعدة، وذلك بما يحقق أهداف رؤية ٢٠٣٠م[١] ، التي ترتكز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار، ورفع مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في التنمية، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية كأحد المحركات الرئيسية للنهضة الاقتصادية[٢].

وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، تسعى المملكة إلى فتح أبواب سوقها الاقتصادية أمام المستثمرين الأجانب، من خلال توفير عدة آليات تمكنهم من المشاركة في الأسواق المحلية، كمستثمرين مؤهلين، أو مستفيدين نهائيين في اتفاقيات المبادلة، أو مستثمرين استراتيجيين أجانب، أو مستثمرين مباشرين. وترتكز رؤية ٢٠٣٠م على تطوير قنوات استثمار جديدة ومبتكرة، تتجاوز الحدود الحالية للاقتصاد، وتستهدف قطاعات مختلفة ذات إمكانات واعدة للنمو والتنافسية، وتجهزها لتصبح فرص استثمارية جذابة تلفت انتباه الاستثمارات الأجنبية. وتضم هذه القطاعات، بالإضافة

---

(١) - Moshashai, D., Leber, A. M., & Savage, J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. British Journal of Middle Eastern Studies, 47(3), 381-401.

(٢) Vision 2030. (n.d.). Invest in Saudi Arabia. Retrieved August 15, 2023, from : https://www.vision2030.gov.sa/thekingdom/invest. /

إلى القطاعات الغير مُستغلة بشكل كافٍ، مشروعات قومية ضخمة[١] وطموحة مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر.

وتستفيد المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية من عدة عوامل تزيد من جاذبيتها كوجهة استثمارية، منها:

غناها بالموارد الطبيعية، موقعها الاستراتيجي كمحور للطرق التجارية بين ثلاث قارات، سرعة وحدة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تحفز الاستثمار، حجم وطبيعة المشروعات القومية التي تشكل فرصا استثمارية هائلة.

وتضم المملكة فرص استثمارية واسعة ومتنوعة في قطاعات حيوية تشكل أولويات لرؤيتها الاستثمارية، تشمل الاتي:

- **قطاع الطاقة والصناعات الثقيلة**[٢]: يسعى هذا القطاع إلى تحقيق التحول الطاقي[٣] والصناعي في المملكة، من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، وتطوير صناعات ثقيلة متطورة ومنافسة عالمياً، مثل الصناعات الكيميائية، والبتروكيميائية، والصلب، والألومنيوم. كما يهدف إلى خلق فرص عمل وابتكار في هذا القطاع، وزيادة قيمته المضافة للاقتصاد.

---

(١) - Habibi, N. (2019). Implementing saudi arabia's vision 2030: An interim balance sheet. Middle East Brief, 127, 1-9.

(٢)- https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf

(٣) - Waheed, R. (2022). The significance of energy factors, green economic indicators, blue economic aspects towards carbon intensity: A study of Saudi vision 2030. Sustainability, 14(11), 6893.

- **قطاع الخدمات المالية**[١]: يهدف هذا القطاع إلى تعزيز دور قطاع الخدمات المالية[٢] في دعم النمو الاقتصادي والتنويع، من خلال تحسين التنظيم والشفافية والابتكار في هذا القطاع. كما يهدف إلى جذب المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للاستثمار في سوقها المالية، التي تشهد نشاطًا متزايدًا وفرصًا واعدة.
- **القطاع السياحي**[٣]: يهدف هذا القطاع إلى تحويل قطاع السياحة إلى قطاع حيوي يسهم في التنويع الاقتصادي والثقافي للمملكة، من خلال الترويج للتراث الثقافي والتاريخي الغني الذي تزخر به المملكة، بالإضافة إلى المواقع الجغرافية الفريدة والمعالم الدينية الهامة. كما يهدف إلى زيادة عدد الزائرين من داخل وخارج المملكة، من خلال تطوير وتحسين البنية التحتية للسياحة، وتقديم خدمات متميزة للزوار.

وانطلاقًا من هذه الرؤية[٤]، تم إصدار وتعديل عدة تشريعات تهدف إلى تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة تنظيمية محفزة لجذب المستثمرين الأجانب كشركاء أساسيين في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويعتبر النهج التشريعي المتبع في أي دولة

---

(١) Vision 2030. (n.d.). Financial sector development program. Retrieved August 15, 2023, from: https://www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp./

(٢) - Moshashai, D., Leber, A. M., & Savage, J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. British Journal of Middle Eastern Studies, 47(3), 381-401.

(٣) - Oxford Analytica. (2022). The Saudi tourist sector will expand rapidly. Emerald Expert Briefings, (oxan-db.)

(٤) – العجلان، عجلان بن عبد العزيز. (٢٠٢٢). الاستثمارات في السعودية..، مرجع سابق ص ٣٢-٣٥.

وسيلة فعالة لتحقيق رؤيتها الاستثمارية وجذب المستثمرين الأجانب، وخلق فرص استثمارية جديدة في كافة القطاعات والمجالات الاقتصادية. ويعد النهج التشريعي السعودي داعما رئيسيا لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، من خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة تشريعيًا وصديقة للأعمال، والحد من البيروقراطية، وتسهيل ممارسة الأعمال الاستثمارية.

وتعتبر رؤية المملكة الاستثمارية مرنة وشاملة بما يكفي لتوفير إطار عام يمكن العمل في ضوئه، وخلق محفزات تشريعية متنوعة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية، بدءًا من الحد من البيروقراطية وتسهيل الاستثمارات والإجراءات المرتبطة بها. كما ترتكز رؤية المملكة الاستثمارية على استغلال المزايا الكبيرة في البنية التقنية الوطنية المتمثلة في التعاملات الإلكترونية السريعة والآمنة وتوظيفها كعامل مساعد لجذب الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية.

وتتناول الدراسة في المبحث الثاني أبرز الإصلاحات التشريعية المحفزة لأنشطة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ودورها في خلق بيئة تشريعية جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثاني
الإصلاحات التشريعية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

تمهيد وتقسيم:

شهدت المملكة العربية السعودية سلسلة من الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية[١]، ويأتي على رأس هذه الإصلاحات التشريعية صدور قانون الشركات الجديد، وقانون الاستثمار الأجنبي، وعدد من التشريعات الضريبية. وتعتبر هذه الأنظمة وتعديلاتها من أهم مكونات الإطار العام للبيئة التشريعية للأنشطة الاستثمارية في المملكة، حيث تحدد حقوق وواجبات المستثمرين الأجانب، وتؤثر على مستوى الجذب والتنافسية للاستثمارات الأجنبية بهدف تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م[٢]، وستيتم تناول أبرز هذه الإصلاحات التشريعية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: قانون الاستثمار الأجنبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الثاني: قانون الشركات الجديد ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الثالث: التشريعات الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

---

(١) . نصير، أحمد، وبن عمر، محمد البشير. (٢٠١٧). تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية: حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع٧، ص١٤١.

(٢) . بدوي، سعدية البدوي السيد أحمد. (٢٠٢١). نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي. المجلة القانونية، مج٩، ع١، ص ٢٠٥.

المطلب الأول
قانون الاستثمار الأجنبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

يُعد نظام الاستثمار الأجنبي السعودي القاعدة الأساسية التي تنظم جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، حيث يوفر هذا النظام إطاراً متكاملاً يشمل مجموعة من القواعد الصارمة والإجراءات الواضحة، بالإضافة إلى تقديم الامتيازات والضمانات التي تمنح المستثمرين الأجانب(١) الثقة والأمان اللازمين للقيام بأعمالهم في البيئة الاقتصادية السعودية المتطورة والمتنوعة(٢).

وقد صدر نظام الاستثمار الأجنبي بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ١ في تاريخ ٥/ ١/ ١٤٢١هـ، ومنذ ذلك الحين، خضع لعدة تعديلات جوهرية، أبرزها المرسوم الملكي رقم م/ ٩٢ الصادر في تاريخ ١٢/ ٨/ ١٤٤٠هـ.(٣). هذه التعديلات أدت إلى

---

(١) . عرفت الفقرة (هـ) من المادة الأولي من نظام الاستثمار " الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية."

(٢) . نصت المادة العاشرة من نظام الاستثمار الأجنبي على أن: توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات.

(٣) - Bureau of Experts at the Council of Ministers. (2017) . **نظام الاستثمار**]Investment system]. Retrieved from: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d1600d28-9520-4219-9c4d-a9a700f1a69d/1

تحسين وتطوير النظام بما يخدم الاستثمار والاقتصاد الوطني، وضمان مواكبته للتطورات الاقتصادية العالمية الراهنة والمستقبلية[١].

ويهدف النظام إلى تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية في المملكة، بما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠م[٢]، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل والاندماج مع الاقتصاد العالمي، والتوافق مع المبادئ والاتفاقات والأعراف الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.[٣]وذلك بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز عالمي للاستثمارات الأجنبية.

وعلى الرغم من أن النظام السعودي للاستثمار الأجنبي قد حقق نجاحاً كبيراً من خلال التعديلات التي حصلت عليه ، والتي أسفرت عن جذب استثمارات أجنبية

---

(١) . الجدران، يحيى بن حسن بن منيس. (٢٠١٩). نظام الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ – إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع٣٦، ص ١٢.

(٢) . راجع: ص ٦ و٤٢ من الرؤية.

(٣) . نص المادة الثانية من نظام الاستثمار على " مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات، يصدر لاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة..." كما نصت المادة الرابعة من ذات النظام على أن " مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة، وأضافت المادة السادسة " يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات".

متزايدة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي ما زالت تواجه المستثمرين الأجانب نتيجة لتطبيق أحكام النظام، والتي تتجلى بصورة أساسية في النقاط التالية:

أولًا: تضمَن النظام قائمة بالأنشطة التي تقتصر على المواطنين السعوديين فقط، أو تتطلب شروطًا أو موافقات خاصة للاستثمار فيها، الأمر الذي يحد من نطاق وفرص المستثمرين الأجانب هذه القطاعات[١].

ثانيًا: عدم الوضوح والاتساق في بعض أحكامه، مثل تعريف الاستثمار الأجنبي[٢]، ومعايير منح التراخيص، وحقوق والتزامات المستثمرين الأجانب مما يعرقل عملية فهم وتفسير القانون، وتؤدي إلى زيادة المخاطر القانونية.[٣]

---

(١) . نصت المادة الثالثة من نظام الاستثمار الأجنبي على أن " يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي". عُدلت هذه المادة وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) وتاريخ ١٤٤٠/ ٥/ ١٦هـ، لتصبح بالنص الآتي: "يختص مجلس الوزراء بإصدار قائمة بأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي".

(٢) . عرفت الفقرة (و) من المادة الأولي من نظام الاستثمار، الاستثمار الأجنبي بأنه " توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام.

(٣) . نصت المادة السادسة من نظام الاستثمار على أن " يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات." ونعتقد أن هذه المادة غامضة في تحديد المزايا والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، كان من الأولي تحديد المزايا بشكل واضح، ومنح المستثمر الأجنبي مميزات وحوافز وضمانات إضافية لتشجيع المستمرين.

ثالثًا: الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالحصول على التأشيرات والموافقات، وتسجيل الملكية، وتنفيذ العقود، وحل النزاعات، والتي تعتبر عبئاً إضافياً على المستثمرين الأجانب وتعيق سهولة ممارسة الأعمال التجارية[١].

رابعاً: ضعف مستوى الحماية المقدمة للمستثمرين الأجانب في حالة حدوث خلافات، مما يمكن أن يتسبب في زيادة التعقيدات القانونية والخلافات الطويلة الأمد[٢].

واستجابة لهذه التحديات ولضرورة العناية بكافة جوانب الاستثمار في المملكة، تم تحويل الهيئة العامة للاستثمار إلى وزارة الاستثمار في عام ٢٠٢٠م[٣]. ونتيجة لعملها الدؤوب في تطوير المنظومة الاستثمارية في المملكة والتي تشمل تطوير النظام

---

(١) - Moshashai, D., Leber, A. M., & Savage, J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. British Journal of Middle Eastern Studies, 47(3), 381-401.

(٢) . **نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الاستثمار على** أنه" مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها:

١. تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

٢. تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

(٣) - Ministry of Investment of Saudi Arabia. (n.d.) . نظام وزارة الاستثمار]Ministry of investment law]. Retrieved August 15, 2023, from: https://misa.gov.sa/ar/ministry-of-investment-statute. /

الحالي للاستثمار، تم طرح مشروع نظام استثمار جديد وذلك في إطار سعي المملكة نحو تحقيق التكامل والتوافق مع المبادئ والاتفاقات والأعراف الدولية المتعلقة بالاستثمارات المباشرة ولتجنب التحديات المذكورة سابقا. تم التصويت على مشروع النظام ونتج عن ذلك ١٢٦ ملاحظة مقدمة من أصحاب المصلحة وذوي الشأن الذين صوتوا على مشروع النظام الجديد. وتنوعت هذه الملاحظات بين ملاحظات عامة علي مشروع النظام، وملاحظات خاصة مواد معينة في المشروع. ومن أبرزها ما يلي[١]:

- اقتراح تعديل مسمى مشروع النظام بإضافة مصطلح "المباشر" له، على أن يصبح على النحو التالي: "نظام الاستثمار المباشر".
- التأكيد على مراعاة مبدأ عدم التأثير على المراكز القانونية التي تشَّكلت في ظلِ نظام الاستثمار الأجنبي الحالي.
- منح جميع المستثمرين المستفيدين من أحكام نظام الاستثمار الأجنبي الحالي مهلة قبل تطبيق أحكام مشروع النظام ليرتبوا أوضاعهم في حالة الاستمرار بممارسة النشاط الاستثماري أو التوسع فيه.
- تعديل تعريف مصطلح "الاستثمار"؛ ليسمح للمستثمر بالجمع بين أكثر من شكل من أشكال الاستثمار.

---

(١) Ministry of Investment of Saudi Arabia. (n.d.) . ملخص لائحة الاستثمار]Summary of investment regulation]. Retrieved August 15, 2023, from: https://misa.gov.sa/ar/summary-of-investment-regulation. /

- إضافة الشخص الاعتباري المالك، لشخص اعتباري مؤسس في المملكة ضمن تعريف مصطلح "المستثمر المحلي".
- استثناء المستثمر الأجنبي في الأوراق المالية المصدرة وفقًا لأحكام نظام السوق المالية – ما عدا أسهم الشركات المساهمة غير المتداولة في السوق المالية- من متطلبات التسجيل الواردة في مشروع النظام.
- إيضاح المقصود بالمستثمر السعودي في تعريف قائمة الأنشطة المستثناة والمقيدة في حال انطباق القيد أو الاستثناء على المستثمر.
- استثناء الاستثمار في المناطق الخاصة التي تنشئها المملكة والتي يكون لها نظام استثمار مستقل من نطاق تطبيق مشروع النظام.

وبناءً على ما سبق، تقف المملكة على أعتاب مرحلة جديدة من النمو والتطور، حيث تبذل جهودًا مستمرة لتذليل العقبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية، وذلك من أجل جعل بيئتها الاقتصادية جاذبة ومتوافقة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

في هذا السياق، يجب أن تكون هذه الجهود شاملة ومدروسة بعناية، حيث يجب مشاركة أصحاب المصلحة في كل مرحلة من مراحل العملية، لأنهم يمثلون العامل الرئيسي في الحفاظ على الاستثمارات الحالية وتعزيز مكانة المملكة على الساحة الدولية. لهذا السبب، يجب أن يُعبَر عن مصالحهم وآرائهم في جميع السياسات والإجراءات المتصلة بالاستثمار في المملكة.

نعتقد أن إجراء إصلاحات تشريعية مُوجّهة على نظام الاستثمار يجعله قانونًا فعّالًا وقادراً على تلبية الاحتياجات المتنامية للاقتصاد السعودي، والذي يمر بتحولات كبيرة بفضل رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهدافها الإستراتيجية.

المطلب الثاني
قانون الشركات الجديد ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية

يعد نظام الشركات الجديد [١] نظام شامل ينظم شكل وطريقة تأسيس وإدارة وحل وتصفية الشركات في المملكة، ويهدف إلى تحفيز المنظومة التجارية وتنميتها بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة بشكل رئيسي في تحقيق التنوع الاقتصادي والابتكار والتنافسية، كما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة بتوفير بيئة قانونية وتنظيمية محفزة ومرنة وشفافة للمستثمرين الأجانب[٢].

تضمن هذا النظام عدة مميزات جديدة تخص أنواع مختلفة من الشركات، وتخص أحكام التأسيس والإدارة والحوكمة والاندماج والتقسيم والانقضاء والتصفية، وتخص أحكام الشركات العائلية والشركات غير الربحية والشركات المهنية والشركات الأجنبية[٣]. كل هذه المميزات الجديدة ستؤدي إلي تحفيز المنظومة التجارية وتنميتها بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تحويل المملكة إلى مركز عالمي للاستثمار والتجارة والصناعة والخدمات، وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. كما ستساهم في تمكين القطاع الخاص من المساهمة بشكل رئيسي في تحقيق التنوع الاقتصادي والابتكار والتنافسية، وذلك بتوفير بيئة قانونية وتنظيمية تشجع على ريادة الأعمال والاستثمار الجريء والشراكات الاستراتيجية،

---

(١) . صدر النظام بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ، ودخل حيز التنفيذ ١٩ يناير ٢٠٢٣م.

(٢) . راجع ص ٤٢-٤ من الرؤية.

(٣) . راجع في ذلك م (٤-١١) من نظام الشركات الجديد.

وتحسن من جودة وكفاءة واستدامة أداء الشركات، وتحمي حقوق المساهمين والدائنين والغير، وتعزز دور الحوكمة والشفافية في إدارة الشركات.

كل ذلك سينعكس علي قدرة المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لأن أحكام النظام الجديد أتت بمجموعة من الإصلاحات التشريعية المحفزة، ومن أهمها ما يلي:

- **إضافة أنواع جديدة من الشركات** مثل شركة المساهمة المبسطة، والشركات غير الربحية، والشركات المهنية، بجانب أنواع الشركات التقليدية الأخرى[١]. هذه الأنواع الجديدة توفر خيارات متعددة للمستثمرين الاجانب لاختيار شكل وطريقة تأسيس وإدارة شركاتهم في المملكة، بما يتناسب مع أهدافهم وخططهم. فمثلاً، شركة المساهمة المبسطة هي شركة تتأسس من شخص واحد أو أكثر، برأس مال لا يقل عن ٥٠٠ ريال سعودي، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وتخضع لإجراءات تأسيس مبسطة وإلكترونية.[٢]هذا النوع من الشركات يشجع رواد الأعمال على دخول سوق الأعمال بتكاليف قليلة وإجراءات سهلة.
- **تخفيض رأس مال بعض أنواع الشركات** لتحفيز رواد الأعمال والمستثمرين الاجانب على دخول سوق الأعمال وهذا التخفيض يسهل على المستثمرين تأسيس

---

(١) . **نصت المادة الرابعة من نظام الشركات على أن: تتخذ** الشركة التي تؤسس وفقًا لأحكام النظام أحد الأشكال الآتية:

أ. شركة التضامن.

ب. شركة التوصية البسيطة.

ج. شركة المساهمة.

د. شركة المساهمة المبسطة.

هـ. الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

(٢) . راجع في ذلك المواد من (١٤٢ – ١٥٥) من نظام الشركات الجديد.

شركاتهم بدون حاجة إلى تأمين تمويل كبير، ويزيل عائقًا من عوائق دخول سوق الأعمال. كما يحفز هذا التخفيض على التجربة والابتكار والتجديد في مجالات جديدة من الأعمال.

- **إلغاء شرط اشتراط عدد محدد من المؤسسين** لبعض أنواع الشركات لتسهيل تأسيسها، مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي يمكن أن تتأسس من شخص واحد فقط[١]، هذا الإلغاء يمنح المستثمرين الاجانب حرية اختيار شكل الشركة الذي يناسبهم، ويزيل حاجة المستثمرين الاجانب إلى البحث عن شركاء لتأسيس شركاتهم، ويقلل من المخاطر المتعلقة بالشراكة.
- **إتاحة إصدار أنواع مختلفة من الأسهم لزيادة خيارات التمويل للشركات**،[٢] مثل أسهم ذات حقوق خاصة، أو أسهم ذات صوت مزدوج[٣]، أو أسهم ذات صلاحيات محددة. هذه الأنواع من الأسهم تتيح للشركات تخصيص حقوق مختلفة للمساهمين، مثل حق التصويت، أو حق التوزيع، أو حق الامتياز، أو حق الانتفاع، أو

---

(١) . نصت المادة (١٥٦) من نظام الشركات على أن: الشركة ذات المسؤولية المحدودة: هي شركة يؤسسها شخص واحد أو أكثر من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، وتعد ذمتها مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك فيها أو المالك لها. وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، ولا يكون المالك لها ولا الشريك فيها مسؤولًا عن هذه الديون والالتزامات إلا بقدر حصته في رأس المال.

(٢) - Dutordoir, M., Lewis, C., Seward, J., & Veld, C. (2014). What we do and do not know about convertible bond financing. Journal of Corporate Finance, 24, 3-20.

(٣) – المادة (١٠٨ : ١١١) من نظام الشركات الجديد.

حق الامتناع. هذه الحقوق تساعد الشركات على جذب المستثمرين المختلفين بحسب اهتماماتهم وتوقعاتهم، وتحفظ توازن المصالح بين المساهمين.

- **تسهيل إجراءات تحول واندماج وتقسيم الشركات** وإعفاء الشركات متناهية الصغر والصغيرة من بعض الشروط والإجراءات. هذه التسهيلات تمكن الشركات من تغيير شكلها أو طريقة إدارتها أو نشاطها بحسب ما تستلزمه ظروف السوق والمنافسة، وتشجع على التحالفات والاندماجات بين الشركات لزيادة قدرتها التنافسية والابتكارية، وتساعد على إعادة هيكلة الشركات[١] وتحسين كفاءتها وأدائها. كما تخفف هذه التسهيلات من العبء المالي والإداري على الشركات متناهية الصغر والصغيرة، التي تشكل نسبة كبيرة من شركات المملكة[٢].

- **تحديث أحكام الحوكمة والمساءلة والشفافية في إدارة الشركات**، وتعزيز دور الجمعيات العامة[٣] ومجالس الإدارة[٤]. هذه التحديثات تهدف إلى تحسين جودة وكفاءة واستدامة أداء الشركات، وحماية حقوق المساهمين والدائنين والغير، وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والجمهور في الشركات. فمثلاً، يلزم نظام الشركات الجديد الشركات بنشر قرارات الجمعيات غير العادية على موقع وزارة التجارة، ويحدد

---

(١) - DePamphilis, D. (2010). Mergers and acquisitions basics: all you need to know. Academic Press

-Halibozek, E. P., & Kovacich, G. L. (2005). Mergers and acquisitions security: corporate restructuring and security management. Butterworth-Heinemann.

(٢) . راجع في ذلك المواد (٢٢٠ حتى ٢٣٤) من نظام الشركات الجديد.

(٣) . راجع المواد (٨٤ : ١٠٢) من نظام الشركات.

(٤) . راجع المواد (٦٧ : ٨٣) من نظام الشركات.

ضوابط لتجنب التضارب في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة، وينظم عمل المراقبين على حسابات الشركات.

- **تحديث أحكام الشركات الأجنبية التي ترغب في مزاولة نشاطها في المملكة**، وتحديد شروط الترخيص والتسجيل والإفصاح عنها. هذه التحديثات تهدف إلى تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى سوق الأعمال في المملكة، وتشجيعها على الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية، وتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور في هذه الشركات. فمثلاً، يسمح نظام الشركات الجديد للشركات الأجنبية بتأسيس فروع أو مكاتب تمثيل أو شركات تابعة لها في المملكة، بشرط الحصول على ترخيص من وزارة التجارة، والتسجيل في سجل التجارة، والإفصاح عن نشاطها وبياناتها بشكل دوري. كما يلزم نظام الشركات الجديد الشركات الأجنبية بالالتزام بأحكام نظام الشركات فيما يخص حقوق وواجبات المسؤولية المحدودة، والاندماج والتقسيم والانقضاء والتصفية، والحوكمة والشفافية.[1]

كل هذه الإصلاحات التي أوردها نظام الشركات الجديد تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة بتوفير بيئة قانونية وتنظيمية محفزة ومرنة وشفافة للمستثمرين الأجانب كما تساهم في تحسين مؤشرات المملكة في مجال سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية والابتكار، ورفع جاذبيتها كوجهة استثمارية مرغوبة.

---

(١) . راجع في ذلك الباب الحادي عشر من نظام الشركات الجديد.

المطلب الثالث
التشريعات الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية

تلعب التشريعات الضريبية دور بالغ الأهمية في تحديد قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية[١]، حيث تؤثر بشكل مباشر على التكاليف، والمخاطر، والعوائد المحتملة للمستثمرين[٢] . وتتكون التشريعات الضريبية في المملكة من عدة أنظمة، مثل:

- **نظام ضرائب التصرفات العقارية**[٣]: الذي يُفرض على كل من البائع والمشتري بنسبة ٥٪ من قيمة التصرف في العقارات السكنية أو التجارية، سواء كانت عبر البيع، الشراء، التبادل، الهبة، الوقف، التوريث أو غير ذلك. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم سوق العقارات، مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز إيرادات الدولة[٤].
- **نظام ضريبة الدخل**: الذي يُفرض على الشركات غير السعودية بنسبة ٢٠٪ من حصة الشركاء الأجانب فيها، سواء كانوا أفرادًا أو كيانات، مقيمين أو غير مقيمين.

---

(١) . نصت المادة الرابعة عشر من نظام الاستثمار الأجنبي على أن " تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات".

(٢) . السعودي، مسعود. (٢٠٢٠). Tax Incentives and Territorial Attractiveness for Investment. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج٨، ملحق، ص ١١٥.

(٣) – محمد مجدي حريري. (٢٠٢٢). دراسة مقارنة للأنظمة الضريبية: ضريبة المعاملات العقارية في الدول العربية (السعودية، مصر، الأردن). مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية، ٦(٨)، ١٣٠-١٤٤.

(٤) . راجع في ذلك المادة (٢) من اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية والمعدل بموجب القرا الوزاري رقم (٢٥٦٩) وتاريخ ١١/ ١/ ١٤٤٤.

ويُطبق أيضاً على الأفراد غير المقيمين الذين يمارسون أنشطتهم التجارية في المملكة من خلال منشأة دائمة، أو يحققون دخلًا من مصادر داخل المملكة. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن والعدالة في الأعباء الضريبية وزيادة إيرادات الدولة.[١]

- **نظام ضريبة القيمة المضافة**: يُفرض بنسبة ١٥٪ على أغلب السلع والخدمات التي يتم توريدها أو استهلاكها داخل المملكة، مع إعفاء أو تطبيق نسبة صفر على بعض السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء، النقل، التعليم، والرعاية الصحية. يستهدف هذا النظام تعزيز كفاءة استخدام الموارد، الحد من التلوث والإسراف، وتعزيز إيرادات الدولة.[٢]

كل هذه التشريعات الضريبية تساهم في تحصيل إيرادات للدولة لتغطية جزء من مصروفاتها حيث تمكنها من تمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية والتخفيف من الدين العام والعجز المالي[٣]. وفقًا للبنك الدولي، كان متوسط نسبة الإيرادات

---

(١) -. راجع في ذلك المادة (٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١ بتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٢٥.

(٢) -راجع في ذلك المادة (٢) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي م/ ١١٣ وتاريخ ٢/ ١١/ ١٤٣٨، والتي عدلت هذه المادة وذلك بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٦٣٨) وتاريخ ١٤٤١/ ١٠/ ١٥هـ، لتكون بالنص الآتي :

١. دون إخلال بما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة، تفرض الضريبة على استيراد وتوريد السلع والخدمات، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية والنظام واللائحة.

٢. تطبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها (١٥٪) من قيمة التوريد أو الاستيراد، مالم يرد نص الإعفاء أو فرض نسبة الصفر - بناءً على أحكام النظام واللائحة - على التوريد ذاته.

(٣) .-شياد، & فيصل. (٢٠٢٢). أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة دراسات جبائية، 35-8 , 11(1). ص١٢.

الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة ٥.٥٪ في عام ٢٠١٩، بينما كانت ١٥.١٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستخدم المملكة التشريعات الضريبية أيضًا كأداة لتحفيز قطاعات اقتصادية محددة، بحسب أولوياتها ورؤيتها ٢٠٣٠. فهي تقوم بإعفاء أو تخفيض ضرائب عن بعض القطاعات التي تلقى دعمًا حكوميًا، مثل قطاع الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والمناطق الاقتصادية الخاصة. هذه السياسة تهدف إلى زيادة المنافسة والابتكار والتنويع في السوق، وتأثيرها يظهر على مستوى المستثمرين والمستهلكين. فعلى سبيل المثال، تدفع ضرائب القيمة المضافة[١] المستثمرين إلى إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني.[٢]

وتعتمد رؤية المملكة ٢٠٣٠ على التشريعات الضريبية كأحد الركائز الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال الاتي:

- **انخفاض معدل ضريبة الدخل**[٣] على الشركات الأجنبية، التي تصل إلى ٢٠٪ فقط، بالإضافة إلى إمكانية استفادة بعض المستثمرين من اتفاقات مزدوجة الجباية التي تتجنب التكاليف الضريبية المتكررة على الدخل.

---

(١) - Bogari, A. (2020). The economic and social impact of the adoption of value-added tax in Saudi Arabia. International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAR), 4(02).

(٢)- https://www.mof.gov.sa/en/budget/2019/Documents/Fiscal%20Balance%20Program.pdf

(٣) Zakat, Tax and Customs Authority. (2018) . اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل The executive regulations for the income tax system] [Report]. Retrieved from: https://zatca.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7

- **تطبيق ضريبة القيمة المضافة**[١] بمعدل ١٥٪ على معظم السلع والخدمات الموردة أو المستهلكة داخل المملكة، مع الاستثناء أو تطبيق معدل صفري على بعض السلع والخدمات الأساسية مثل الأغذية والنقل والتعليم والرعاية الصحية.
- **تقديم إعفاءات ضريبية** لبعض القطاعات أو المناطق أو المشاريع التي تتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، [٢] كالطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والمناطق الاقتصادية الخاصة.
- **تبسيط الإجراءات الضريبية**[٣]، من خلال تطوير نظام إلكتروني متكامل يقدم خدمات ضريبية بكفاءة وسرعة وشفافية.

وعلى الرغم من هذه المزايا فإن الاستثمارات الأجنبية في المملكة تواجه عددا من التحديات الضريبية التي تؤثر سلباً في جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة. ومن أبرز هذه التحديات، عدم الاستقرار أو التغيير المفاجئ في بعض الأنظمة الضريبية، مما يزيد من عدم اليقين والمخاطر للمستثمرين. كما تواجه المستثمرين صعوبات في الامتثال والتكيف مع بعض الأنظمة الضريبية التي لا تتوافق مع المعايير الدولية. وتزداد

%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84.pdf

(١) Zakat, Tax and Customs Authority. (2017). Implementing regulations of the VAT law [Report]. Retrieved from: https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Documents/Implmenting%20Regulations%20of%20the%20VAT%20Law.pdf.

(٢) - Seid, S. (2018). Global regulation of foreign direct investment. (1st ed.). London: Routledge. ISBN: 9781138738645.

(٣) - James, S. (2009). Tax and non-tax incentives and investments: evidence and policy implications. FIAS, The World Bank Group

هذه الصعوبات بسبب عدم وضوح بعض الأحكام الضريبية، التي قد تؤدي إلى تضارب في التفسيرات بين أصحاب المصلحة.

ولتعزيز الجاذبية الاستثمارية للتشريعات الضريبية في المملكة، ومواجهة هذه التحديات، يتعين على المشرع السعودي إعادة النظر في الأنظمة الضريبية وإعداد التعديلات اللازمة لتتناسب مع الظروف والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجارية، وذلك بمراعاة تقديم فترة مناسبة للكيانات التجارية للتكيف مع هذه التغييرات. على سبيل المثال، يمكن إعادة النظر في نسب ضريبة القيمة المضافة أو التوسع في الإعفاءات أو الخصومات المقدمة على بعض السلع والخدمات. كما يجب توحيد وتبسيط الأنظمة الضريبية لتتماشى مع المعايير الدولية أو الممارسات السائدة في دول أخرى، وذلك من خلال تجنب التكرار، التناقض أو التعقيد في تطبيق القواعد الضريبية. على سبيل المثال، يمكن النظر في دمج نظام الضرائب العقارية مع ضرائب رسوم التسجيل في دول أخرى، أو تبسيط الإجراءات المتعلقة بتحديد مكان تقديم الخدمات. كذلك يجب توضيح الأحكام والتفسيرات الضريبية أو الإرشادات بما يمكنه تسهيل الفهم وتجنب الغموض أو النزاعات أو التأويلات المتعددة بين أصحاب المصلحة، وذلك بتحديثها ونشرها بشكل منتظم. على سبيل المثال، يمكن إصدار دليل شامل للضرائب في المملكة يشرح جميع الأنظمة والإجراءات والحالات والأمثلة بلغة مبسطة وواضحة.

الخاتمة:

في هذه الدراسة، تم تناول موضوع الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز اقتصادي واستثماري عالمي. ولتحقيق هذا الهدف، قامت المملكة بتطوير قوانينها وأنظمتها لتحسين بيئة الاستثمار لديها وزيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وعلى ضوء ذلك، يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة كالتالي:

النتائج:

- أظهرت الدراسة أن القانون يلعب دورًا أساسيًا في تشكيل بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين الأجانب، وأن هذا الدور يتأثر بالتغيرات والتطورات التي تحدث في سوق الاستثمار العالمي.
- كشفت الدراسة أن التشريعات لها تأثير مزدوج على حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فهي إما أن تكون محفزة أو معيقة للاستثمار، حسب مدى مرونتها وتحديثها وشفافيتها.
- بيَّنت الدراسة أن التشريعات التي تحفز الاستثمار تعبر عن توجه الدولة نحو استقطاب نوع معين من الاستثمارات الأجنبية، من خلال تحديد المجالات والقطاعات المستهدفة، وإقرار التسهيلات والحوافز المناسبة لها.
- أشارت الدراسة إلى أن المنظم السعودي قد أحدث نقلة نوعية في بيئة الاستثمار، من خلال مجموعة من الإصلاحات التشريعية المنسجمة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

التوصيات:

- تحسين بيئة الأعمال وإزالة العوائق والإجراءات البيروقراطية التي تعترض طريق المستثمرين الأجانب. من بين الإجراءات المقترحة: تبسيط عملية إطلاق المشروعات التجارية والحصول على التصاريح والتراخيص والتسجيلات اللازمة، وتقديم خدمات إلكترونية وموحدة للمستثمرين، وإنشاء نظام إحصائي شامل وشفاف يوفر المعلومات والبيانات الضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.
- منح حوافز وتسهيلات ضريبية وجمركية ومالية للمستثمرين الأجانب، خاصة في القطاعات الاستراتيجية والمتقدمة. من بين التدابير المقترحة: إعطاء المشروعات الأجنبية مزايا وضمانات مساوية للمشروعات الوطنية، وإعفاء المستوردات من الرسوم الجمركية أو خفضها، وتوفير دعم مالي أو تمويل ميسر للمشروعات المبتكرة أو ذات القيمة المضافة.
- تشجيع التعاون والشراكة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ودعم دور المؤسسات غير الحكومية والغرف التجارية في ترويج فرص الاستثمار. من بين التدابير المقترحة: تسهيل إجراءات إنشاء شركات مختلطة أو اتفاقات تضامن أو ائتلاف بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإشراك أصحاب المصلحة، وإطلاق حملات إعلامية أو معارض أو مؤتمرات لعرض الفرص والمشاريع الاستثمارية المتاحة.
- تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي والسعي لجذب رؤوس أموال من دول مختلفة ومناطق جغرافية متنوعة.
- تحديث قوائم الأنشطة المسموح بها للأجانب بشكل دوري، وإزالة أي قيود أو شروط غير ضرورية على المستثمرين الأجانب.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

١. الأنصاري، علي عيسى عبد الله عيسى، حماية الأجنبي في مجال الاستثمار في مصر والتشريعات العربية، المجلة القانونية، مج٦، ع٢.

٢. الجدران، يحيى بن حسن بن منيس. (٢٠١٩). نظام الاستثمار السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ – إشكالية التعارض بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وانضباطه: دراسة تحليلية نقدية مقارنة مع قواعد البنك الدولي. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع٣٦.

٣. آل داوود، عبد الله بن ناصر. (٢٠١٤). نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار؟ مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع ٦.

٤. السعودي، مسعود. (٢٠٢٠). Tax Incentives and Territorial Attractiveness for Investment. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج٨، ملحق.

٥. السيد، محمد نصر زكى، شلبي (٢٠٢١)، تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، المجلة القانونية، مجلة١٦ ع٩.

٦. العجلان، عجلان بن عبد العزيز. (٢٠٢٢). الاستثمارات في السعودية: رؤية اقتصادية طموحة وقيادة داعمة: ٣٠ دقيقة لتسجيل النشاط التجاري في السعودية والمملكة أرض الفرص الكبرى. آراء حول الخليج، ع١٧١.

٧. العزاوي، زكريا يونس أحمد، (٢٠١٨)، دور المعاملة الضريبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان (الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول.

٨. العضاضي، أحمد. (٢٠٢٣). الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٤٢.

٩. العمري، حسن محمود محمد، (٢٠٢٠)، أثر الضرائب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى إيرادات الدولة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠م)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية..

١٠. القنيه، ريم عبد الله. (٢٠٢١). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج٥، ع٢٤.

١١. بدوي، سعدية البدوي السيد أحمد. (٢٠٢١). نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار: دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي. المجلة القانونية، مج٩، ع١.

١٢. بوراس، & وسيلة (٢٠١٩)، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الصين، المستودع المؤسسي لجامعة فرحات عباس، الاقتصاد والعلوم التجارية.،

١٣. جبة، مخلص محمد. (١٩٩٧). الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي. ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.

١٤. شياد، & فيصل. (٢٠٢٢). أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة دراسات جبائية(١).

١٥. صبري، مصطفى أحمد كمال. (١٩٩٧). الاستثمارات الأجنبية المشتركة في المملكة العربية السعودية: توزيعها، أشكالها، حجمها، وتقييم أهميتها الاقتصادية.

ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.

١٦. عبد الله، خبابة، وعثماني، ميرة. (٢٠١٥). التشريع أحد أهم مقومات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح – الأردن.

١٧. عمر ياسين خضيرات، & عماد مصطفى الشدوح. (٢٠١٥). أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

١٨. غربي، طارق، وغربي، هشام. (٢٠٢٢). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، مج٥، ع١.

١٩. محمد مجدي حريري. (٢٠٢٢). دراسة مقارنة للأنظمة الضريبية: ضريبة المعاملات العقارية في الدول العربية (السعودية، مصر، الأردن). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٦(٨).

٢٠. مصطفى غلوش، ط.، تحسين عبد السميع، ع. ا.، عبد السميع، شفيع ابراهيم محمد المغير، & محمد. (٢٠٢٢). نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية. (٢).

٢١. نصير، أحمد، وبن عمر، محمد البشير. (٢٠١٧). تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية: حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع٧.

٢٢. أشرف عبدالعزيز وأخرون. (٢٠١٣). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل-دراسات قُطرية (Vol. 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٣. يوسف، محمد. (٢٠١٩). هل ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر التكنولوجيا الصناعية: إجابة من الاقتصاد السعودي. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج٢٧، ع١.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

1. Bogari, A. (2020). The economic and social impact of the adoption of value-added tax in Saudi Arabia. International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAR), 4(02).

2. Crowley, C., & McGowan, P. (1984). Irish Tax Law and the Foreign Investor. Vand. J. Transant'l L., 17.

3. DePamphilis, D. (2010). Mergers and acquisitions basics: all you need to know. Academic Press

4. Dutordoir, M., Lewis, C., Seward, J., & Veld, C. (2014). What we do and do not know about convertible bond financing. Journal of Corporate Finance.

5. Habibi, N. (2019). Implementing saudi arabia's vision 2030: An interim balance sheet. Middle East Brief, 127

6. Halibozek, E. P., & Kovacich, G. L. (2005). Mergers and acquisitions security: corporate restructuring and security management. Butterworth-Heinemann.

7. James, S. (2009). Tax and non-tax incentives and investments: evidence and policy implications. FIAS, The World Bank Group.

8. Kastratović, R. (2020). The impact of foreign direct investment on host country exports: A meta - analysis. The World Economy, 43(12).

9. Moore, J. D. (2007). The Economic Importance of Tax Competition for Foreign Direct Investment: An Analysis of International Corporate Tax Harmonization Proposals and Lessons

from the Winning Corporate Tax Strategy in Ireland. Pac. McGeorge Global Bus. & Dev. LJ, 20.

10. Moshashai, D., Leber, A. M., & Savage, J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. British Journal of Middle Eastern Studies, 47(3).

11. O'Broin, J., & Brown, R. D. (1980). Irish Tax Incentives and Canadian Investors. Can. Tax J., 28,.

12. Oxford Analytica. (2022). The Saudi tourist sector will expand rapidly. Emerald Expert Briefings, (oxan-db).

13. Perrone, N. M. (2022). Bridging the gap between foreign investor rights and obligations: towards reimagining the international law on foreign investment. Business and Human Rights Journal, 7(3).

14. Seid, S. (2018). Global regulation of foreign direct investment. (1st ed.). London: Routledge.

15. Sornarajah, M. (2021). The international law on foreign investment. Cambridge university press

16. Waheed, R. (2022). The significance of energy factors, green economic indicators, blue economic aspects towards carbon intensity: A study of Saudi vision 2030. Sustainability, 14(11), .

17. Zeng, D. Z., & Zeng, D. Z. (2011). How do special economic zones and industrial clusters drive China's rapid development. Washington, DC: World Bank.

18. Zrilic, J. (2019). The protection of foreign investment in times of armed conflict. Oxford University Press

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. Ministry of Investment of Saudi Arabia. (2020). Invest Saudi: Investment highlights fall 2020 [Report]. Retrieved August 15, 2023, from : https://misa.gov.sa/media/1357/invest-saudi-investment-highlights-fall-2020-arabic-digital-4.pdf.

2. Ministry of Economy and Planning. (n.d.). تقرير الاستثمار الربعي [Quarterly investment report] [Report]. Retrieved August 15, 2023, from:

https://www.mep.gov.sa/QuarterlyReports/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7%20-%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1.pdf.

3. Vision 2030. (n.d.). Invest in Saudi Arabia. Retrieved August 15, 2023, from : https://www.vision2030.gov.sa/thekingdom/invest/

4. Vision 2030. (2016). Saudi vision 2030 [Report]. Retrieved from : https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf

5. Vision 2030. (n.d.). Financial sector development program. Retrieved August 15, 2023, from: https://www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp/.

6. Bureau of Experts at the Council of Ministers. (2017). نظام الاستثمار [Investment system]. Retrieved from:

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d1600d28-9520-4219-9c4d-a9a700f1a69d/1.

7. Ministry of Investment of Saudi Arabia. (n.d.). نظام وزارة الاستثمار [Ministry of investment law]. Retrieved August 15, 2023, from: Retrieved from: https://misa.gov.sa/ar/ministry-of-investment-statute/.

8. Ministry of Investment of Saudi Arabia. (n.d.). ملخص لائحة الاستثمار [Summary of investment regulation]. Retrieved August 15, 2023, from: https://misa.gov.sa/ar/summary-of-investment-regulation/.

9. Ministry of Finance. (2019). Fiscal balance program: Balanced budget 2023 [Report]. Retrieved from:

https://www.mof.gov.sa/en/budget/2019/Documents/Fiscal%20Balance%20Program.pdf.

10. Zakat, Tax and Customs Authority. (2018). اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل [The executive regulations for the income tax system] [Report]. Retrieved from: https://zatca.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84.pdf- .

11. Zakat, Tax and Customs Authority. (2017). Implementing regulations of the VAT law [Report]. Retrieved from: https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Documents/Implmenting%20Regulations%20of%20the%20VAT%20Law.pdf.

References:

• al'ansari, eali eisaa eabd allah eisaa, himayat al'ajnabii fi majal alaistithmar fi misr waltashrieat alearabiati, almajalat alqanuniati, mij6, ea2.

• aljidran, yahyaa bin hasan bin munisi. (2019). nizam alaistithmar alsueudii fi zili ruyat almamlakat 2030 - 'iishkaliat altaearud bayn jadhb alastithmar al'ajnabii almubashir FDI waindibatihi: dirasat tahliliat naqdiat muqaranatan mae qawaeid albank alduwali. majalat jil al'abhath alqanuniat almueamaqati, ei36.

• al dawwd, eabd allh bin nasir. (2014). nizam alaistithmar al'ajnabii bialmamlakat alearabiat alsaeudiat wamadaa jalbih lilaistithmari? majalat almanarat lildirasat alqanuniat wal'iidariati, e 6.

• alsueudi, maseud. (2020). Tax Incentives and Territorial Attractiveness for Investment. majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, muj8, mulhaqun.

• alisayidu, muhamad nasr zika, shalabi (2021), tathir alhawafiz aldaribiat ealaa qararat alaistithmar al'ajnabii almubashiri, almajalat alqanuniati, majalatu16 ea9.

• aleajlan, eajlan bin eabd aleaziza. (2022). alaistithmarat fi alsaeudiat: ruyat aiqtisadiat tamuhat waqiadat daeimatin: 30 daqiqatan litasjil alnashat altijarii fi alsaeudiat walmamlakat 'ard alfuras alkubraa. ara' hawl alkhalij, ea171.

• aleazaawi, zakaria yunis 'ahmadu, (2018), dawr almueamalat aldaribat fi tashjie alaistithmar al'ajnabi, majalat aleulum alqanuniati, aleadad alkhasu libuhuth mutamar fare alqanun aleam almuneaqad taht eunwan (al'iislah aldusturii walmuasasatii alwaqie walmamul.

• aleadadi, 'ahmadu. (2023). alaistithmar al'ajnabiu almubashir fi daw' ruyat almamlakat alearabiat alsaeudiat 2030. almajalat alduwliat lileulum al'iinsaniat walaijtimaeiati, ea42.

• aleamri, hasan mahmud muhamad, (2020), 'athar aldarayib ealaa alaistithmarat al'ajnabiat almubashirat waealaa 'iiradat aldawlat fi al'urduni khilal alfatra (2000 - 2010mu), majalat aleulum al'iinsaniat walaijtimaeiati..

• alqunayhi, rim eabd allah. (2021). mueawiqat alaistithmar almahaliyi wal'ajnabii fi almamlakat alearabiat alsaeudiati. majalat aleulum alaiqtisadiat wal'iidariat walqanuniati, mij5, ea24.

• bdwi, saediat albadawi alsayid 'ahmad. (2021). nizam alsharikat aljadid waqanun alaistithmari: dirasat tahliliat muqaranatan bayn alqanun almisrii walnizam alsaeudii. almajalat alqanuniati, mij9, ea1.

• buras, & wasila (2019), jiadhbit aliaistithmiar al'ajnbuyi almibashir, haalit alsayn, almustawdae almuasasii lijamieat farahat eabaas, alaiqtisad waleulum altijariati.,

• jibatu, mukhlis muhamad. (1997). alaistiqrar alsiyasiu walaistithmar al'ajnabiu. nadwat alaistithmar al'ajnabii alkhasi fi almamlakat alearabiat alsaeudiat: alhawafiz walmueawiqati, alriyad: maehad aldirasat aldiblumasiati, wizarat alkharijiati.

• shyad, & faysal. (2022). 'athar aldarayib ealaa alaistithmar walnumui alaiqtisadii fi alduwal alearabiati: dirasat tahliliat qiasiatun. majalat dirasat jibayiyatin(1).

• sabri, mustafaa 'ahmad kamal. (1997). alaistithmarat al'ajnabiat almushtarakat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati: tawzieuha, 'ashkaliha, hajmaha, wataqyim 'ahamiyatiha alaiqtisadiati. nadwat alaistithmar al'ajnabii alkhasi fi almamlakat alearabiat alsaeudiat: alhawafiz walmueawiqati, alriyad: maehad aldirasat aldiblumasiati, wizarat alkharijiati.

• eabd allah, khababatun, waeuthmani, mirata. (2015). altashrie 'ahad 'ahami muqawimat munakh alaistithmar al'ajnabii almubashir fi aljazayir. almutamar alduwaliu aleilmiu hwla: alaistithmar al'ajnabiu almubashir waltanmiat fi alwatan alearabii, al'urduni: markaz albahth watatwir almawarid albashariat ramah - al'urdunn.

• eamr yasin khudayrat, & eimad mustafaa alshaduha. (2015). 'athar muashirat alhakimiat alrashidat ealaa alaistithmar al'ajnabii almubashir fi alduwal alearabiati

• gharbi, tariq, wagharbi, hisham. (2022). muhadadat aliaistithmar al'ajnabii almubashir fi albuldan alearabiati. majalat almunhal alaqtisadii, mij5, ea1.

• muhamad majdi hariri. (2022). dirasat muqaranat lil'anzimat aldaribiati: daribat almueamalat aleaqariat fi alduwal alearabia

(alsaeudiat, masr, al'urduni). majalat aleulum alaiqtisadiat wal'iidariat walqanuniati, 6(8).

• mistafaa ghlush, ta., tahsin eabd alsamie, ea. a., eabd alsamiei, shafie abrahim muhamad almughayr, & muhamad. (2022). nahw siasat aiqtisadiat litaeziz alnumui alaiqtisadii alshaamil fi masr. almajalat almisriat lildirasat altijariati. (2).

• nsiri, 'ahmadu, wabin eumra, muhamad albashir. (2017). taqyim alaistithmar al'ajnabii almubashir fi alduwal alearabiat min khilal almuashirat alduwaliat wal'iiqlimiati: halat almamlakat alearabiat alsaeudia. almajalat aljazayiriat liltanmiat alaiqtisadiati, ea7.

• 'ashraf eabdialeaziz wa'akhrun. (2013). alnumuu alaiqtisadiu waltanmiat almustadamat fi alduwal alearabiati: siasat altanmiat wafuras aleimila-dirasat qutry (Vol. 1). almarkaz alearabia lil'abhath wadirasat alsiyasati.

• yusif, muhamad. (2019). hal yanqul aliastithmar al'ajnabiu almubashir altiknulujia alsinaeiata: 'iijabatan min alaqtisad alsaeudii. almajalat almisriat liltanmiat waltakhtiti, mij27, ea1.

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة: ١٥٨٨

موضوع الدراسة وأهميتها: ١٥٨٨

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها: ١٥٨٩

الدراسات السابقة: ١٥٩٠

منهج البحث: ١٥٩١

خطة الدراسة: ١٥٩٢

المبحث الأول ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ١٥٩٣

المطلب الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي ١٥٩٤

المطلب الثاني ماهية التشريعات الجاذبة للاستثمار ١٦٠٠

المطلب الثالث رؤية المملكة الاستثمارية ١٦٠٤

المبحث الثاني الإصلاحات التشريعية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ١٦٠٨

المطلب الأول قانون الاستثمار الأجنبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية ١٦٠٩

المطلب الثاني قانون الشركات الجديد ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية ١٦١٥

المطلب الثالث التشريعات الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ١٦٢٠

الخاتمة: ١٦٢٥

النتائج: ١٦٢٥

التوصيات: ١٦٢٦

المراجع: ١٦٢٧

REFERENCES: ١٦٣٤

فهـــــرس الموضوعـــــات ١٦٣٧